○ صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان يترأس اجتماع مجلس الوزراء.

○ سمو رئيس الوزراء.

مجلس الوزراء يقرر:

الاعتداء على رجال الأمن اعتداء على الدولة

الحكومة لن تتوانى في قطع دابر الإرهاب.. وتوقيع العقاب الرادع على الجناة

رئيس الوزراء يوجه الوزراء إلى علاج أي نواقص في خدمات المواطنين

رأس صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الاجتماع الاعتيادي الأسبوعي لمجلس الوزراء وذلك بقصر القضيبية صباح أمس، وقد أدلى الدكتور ياسر بن عيسى الناصر الأمين العام لمجلس الوزراء عقب الاجتماع بالتصريح التالي:

أكد مجلس الوزراء أن الاعتداء على رجال الأمن هو اعتداء على الدولة باعتبارهم ركيزة من ركائز الأمن والاستقرار لما يضطلعون به من دور هام في حفظ النظام وتطبيق القانون الذي يمثل هيبة الدولة، وأدان مجلس الوزراء بشدة الحادث الإرهابي الآثم الذي استهدف عددا من رجال الشرطة في بني جمرة وتسبب في إصابتهم وبتر ساق أحدهم، مؤكدا المجلس أن الحكومة لن تتوانى أبداً في مواجهة الإرهاب وقطع دابره ولن تسمح بأي تهديد للسلم والأمن في مملكة البحرين، فمثل هذه الجرائم الإرهابية لا يمكن تبريرها أبداً تحت أي مسوغ وسينال الجناة العقاب الرادع من خلال القضاء، وفيما تمنى المجلس لرجال الأمن المصابين في الحادث سرعة الشفاء العاجل وجه صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء برعاية المصابين من رجال الأمن وتقديم كل الخدمات لهم وتأمين عيشهم وتلبية احتياجاتهم، مثنياً سموه بالتقدير على الجهود الكبيرة التي يقوم بها وزير الداخلية والأجهزة الأمنية ورجال الأمن في حفظ الأمن والاستقرار، فجهودهم مشكورة وتضحياتهم مقدرة، كما شكر سموه الأجهزة الأمنية على دورهم الفاعل في سرعة القبض على مرتكبي الجريمة الإرهابية في بني جمرة ضد رجال الأمن، مؤكداً سموه أن

○ د.ياسر الناصر.

مثل هذه الأعمال الإرهابية البشعة لن تؤثر أبداً على مملكة البحرين قيادة وشعباً في المضي قدماً في طريق الحرية والديمقراطية وفي إرساء دولة القانون والمؤسسات، فلا أحد فوق القانون ولا أحد فوق المساءلة.

بعدها أشاد مجلس الوزراء باحتضان مملكة البحرين لاجتماع رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في افريقيا والعالم العربي حيث أشاد المجلس بما صدر عنه من قرارات وتوصيات مؤكداً أهمية مثل هذه الاجتماعات التي تعزز التقارب بين الشعوب في العالم وتدعم العلاقات والروابط بين الدول والمؤسسات الدستورية فيها منوهاً المجلس بالانعكاسات الإيجابية للاجتماع المذكور على صعيد العلاقات الخليجية الافريقية بشكل عام والبحرينية الافريقية بشكل خاص .

إلى جانب ذلك وجه صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء كل الوزراء إلى إيلاء المواطن جل اهتمامهم ومتابعة أي نواقص في الخدمات المقدمة له واستكمالها، ووجهم سموه كذلك إلى مراقبة المشاريع عن كثب ومتابعة اتمامها وسير تنفيذها من دون إبطاء .

بعدها تمنى مجلس الوزراء التوفيق للطلبة والطالبات في مختلف المراحل الدراسية والمؤسسات التعليمية في أداء امتحانات نهاية الفصل الدراسي الثاني لعام ٢٠١٢ -٢٠١٣، واطلع المجلس في هذا الصدد من خلال وزير التربية والتعليم على الاستعدادات والإمكانيات التي وفرتها الوزارة لتجرى هذه الامتحانات في ظروف مناسبة .

بعدها بحث مجلس الوزراء المذكرات المدرجة على جدول الأعمال، واتخذ بشأنها من القرارات ما يلي:

أولاً: تقديراً للدعم الذي تحظى به الحركة الرياضية من حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى، وافق مجلس الوزراء على تسمية الاستاد الرياضي الجديد باسم (مدينة الملك حمد الرياضية).

ثانياً: في إطار حرص الدولة على مكافحة تهريب المواد النفطية المدعومة، وافق مجلس الوزراء على مشروع قانون بشأن تجريم تهريب مشتقات النفط المدعومة وأن يحال إلى السلطة التشريعية طبقاً للدستور والقانون، ويعاقب مشروع القانون مرتكبي جريمة تهريب الزيوت والمشتقات البترولية المدعومة سواء كانت مخلوطة بأخرى أو غير مخلوطة بعقوبة الجنحة ويعتبر تواجد السفن المحملة بمشتقات النفط المدعومة داخل الدائرة الجمركية أو المناطق المخصصة لتراكي السفن بالمملكة من دون تصريح من الهيئة الوطنية للنفط والغاز شروعاً في جريمة تهريب مشتقات النفط المدعومة ويعاقب كل من قام بتهريب أي من مشتقات النفط بالحبس مدة لا تقل عن ٦ شهور ولا تزيد على ٣ سنوات والغرامة التي لا تقل عن قيمة البضاعة ولا تزيد على ٣ أمثال قيمتها أو بإحدى هاتين العقوبتين والمصادرة .

ثالثاً: وجه مجلس الوزراء شكره وتقديره إلى حكومة جمهورية السودان الشقيقة على منح مملكة البحرين أراضي للاستثمار الزراعي فيها بمساحة تبلغ ٤٢ ألف هكتار، وكلف المجلس وزارة شئون البلديات والتخطيط العمراني بإتمام الإجراءات الخاصة بتسجيل هذه الأرض بعد مراجعتها من اللجنة الوزارية للشئون القانونية، فيما كلف المجلس أيضاً الوزارة المذكورة أعلاه بالتعاون والتنسيق مع وزارة الصناعة والتجارة لوضع خطة لاستثمار هذه الأرض بما يعزز جهود الأمن الغذائي في مملكة البحرين ورفعها إلى المجلس، وذلك بعد الاطلاع على المذكرة المرفوعة بهذا الخصوص من وزير شئون البلديات والتخطيط العمراني .

رابعاً: وافق مجلس الوزراء وأحال إلى السلطة التشريعية مشروع قانون بتعديل المادة (٨) من قانون النقابات العمالية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠٢ يتعلق بتمثيل الاتحادات العمالية الذي يتم الاتفاق على كونه الأكثر تمثيلاً للعمال في المملكة من قبل الاتحادات النقابية لتمثيل العمال في المحافل الدولية والمفاوضات الجماعية مع أصحاب الأعمال، ويوجب التعديل أن يصدر وزير العمل قراراً بعد موافقة مجلس الوزراء بالقواعد والإجراءات والضوابط المتعلقة باختيار الاتحاد الذي يمثل عمال المملكة في حال عدم الاتفاق.

خامساً: وافق مجلس الوزراء وأحال إلى السلطة التشريعية طبقاً للدستور والقانون مشروع قانون بالموافقة على قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي أقره المجلس الأعلى في الدورة ٣٣ في ديسمبر ٢٠١٢ بالبحرين، ويهدف مشروع النظام إلى تنظيم العلامات التجارية عبر بيان إجراءات تسجيلها ومدة حمايتها وشطب تسجيلها ونقل ملكيتها ورهنها والحجز عليها وعقود الترخيص باستعمالها وإجراءات تسجيل العلامات الجماعية وعلامات المراقبة وعلامات الهيئات ذات النفع العام والمؤسسات المهنية، وكذلك إجراءات وقف الإفراج الجمركي عن السلع المعتقد أنها سلع مقلدة أو مزورة، وتقرير عقوبات لكل من زور أو قلد علامة تجارية تم تسجيلها تحقيقا للتكامل بين دول المجلس وتوحيد الأنظمة والسياسات الاقتصادية فيها .

سادساً: وافق مجلس الوزراء بعد العرض الذي قدمه وزير الدولة لشئون المتابعة رئيس اللجنة الوطنية للسكان على تلبية الدعوة الموجهة من الأمين العام لجامعة الدول العربية للمشاركة في المؤتمر الإقليمي حول قضايا السكان والتنمية في المنطقة العربية والذي سيعقد في القاهرة من ٢٤ - ٢٦ يونيو ٢٠١٣، وقرر المجلس مشاركة مملكة البحرين في هذا المؤتمر الإقليمي الهام بوفد برئاسة الأمين العام لمجلس الوزراء نائب رئيس اللجنة الوطنية للسكان، وتضم ممثلين عن عدد من الجهات الممثلة في اللجنة الوطنية للسكان والمجتمع المدني.

سابعاً: أحال مجلس الوزراء إلى السلطة التشريعية مشروع قانون بتعديل المادة (٣٣) من المرسوم بقانون رقم (٧٨) لسنة ٢٠٠٦ بشأن التأمين ضد التعطل المعد في ضوء الاقتراح بقانون المقدم من مجلس النواب مع تضمينه مذكرة برأي الحكومة حياله.

ثامناً: أكد مجلس الوزراء حرص مملكة البحرين على دعم كل ما من شأنه الانتقال بمسيرة التعاون بين دول الخليج العربية إلى مرحلة الاتحاد تفعيلاً لمبادرة خادم الحرمين الشريفين وذلك خلال بحث المجلس للرغبة المقدمة من مجلس النواب في هذا الشأن، وفيما جدد مجلس الوزراء إشادته بمبادرة خادم الحرمين الشريفين وبما انطوت عليه من أهداف نبيلة قوامها مواصلة مجلس التعاون مسيرته المباركة صفاً واحداً للتعامل مع التحديات الكبيرة وإيجاد مظلة آمنة تعيش مجتمعات دول المجلس في حماها، فقد أكد مجلس الوزراء أن مملكة البحرين لا تألو جهداً في سبيل دعم وتحقيق الجهود الخليجية المشتركة للانتقال من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد.

تاسعاً: أخذ المجلس علماً بشأن التقرير السنوي لعام ٢٠١٢ لوزارة الصناعة والتجارة وذلك من خلال التقرير الذي قدمه وزير الصناعة والتجارة .

عاشراً: أخذ المجلس علماً بإقرار السلطة التشريعية لمشروع قانون التسجيل العقاري المرافق للمرسوم الملكي رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٢، ومشروع قانون بتعديل المادة (٧٦) من قانون التسجيل العقاري الصادر بالمرسوم بقانون رقم (١٥) لسنة ٧٩ المعد في ضوء الاقتراح بقانون المقدم من مجلس النواب، وكذلك بموافقتها على مشروع قانون بالتصديق على اتفاقية بين حكومة مملكة البحرين وحكومة باربادوس بشأن تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي فيما يتعلق بالضرائب المفروضة على الدخل المرافق للمرسوم الملكي رقم (١٣) لسنة ٢٠١٣، ومشروع قانون بتعديل المادة (٩) من القانون (١٨) لسنة ٢٠٠٦ بشأن الضمان الاجتماعي المعد في ضوء الاقتراح بقانون المقدم من مجلس النواب، ومشروع قانون بإنشاء صندوق معالجة أوضاع المدينين الذين يثبت إعسارهم قضائياً في سداد قروض استهلاكية ومقسطة غير تجارية تجاه الخدمات الحكومية والمؤسسات المالية المعد في ضوء الاقتراح بقانون المقدم من مجلس النواب، كما أخذ المجلس علماً بقرار مجلسي الشورى والنواب بخصوص اعتماد الحساب الختامي للدولة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ وتقرير أداء تنفيذ الميزانية العامة للسنة المالية ٢٠١٠.

المجلس يؤكد من جديد حرصه على الانتقال من مرحلة التعاون إلى الاتحاد

برئاسة القائد العام

المجلس الأعلى للكلية الملكية للقيادة والأركان يناقش خطة التطوير

ترأس المشير الركن الشيخ خليفة بن أحمد آل خليفة القائد العام لقوة دفاع البحرين صباح أمس الأحد ٢ يونيو ٢٠١٣م اجتماع المجلس الأعلى للكلية الملكية للقيادة والأركان الذي عقد في مبنى الكلية.

وجرى خلال الاجتماع مناقشة عدد من المواضيع المتعلقة ببرامج وخطط تطوير الكلية الملكية للقيادة والأركان ضمن إطار سياسة التطوير والتحديث التي تنتهجها دائما قوة دفاع البحرين بفضل توجيهات حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى القائد الأعلى، ومن ضمن ما تم تداوله في الاجتماع القرار الصادر من مجلس التعليم العالي بمعادلة شهادة الكلية الملكية للقيادة والأركان كشهادة بدرجة الماجستير في العلوم العسكرية، وفقا للمعايير المعتمدة من قبل قوة دفاع البحرين.

كما تم بحث عدد من الموضوعات المتعلقة بتحديث البرامج التدريبية المتخصصة والمتعلقة بالشئون الدراسية سواء النظرية أو العملية لتحقيق المهارات والخبرات المنشودة.

وأشاد القائد العام لقوة دفاع البحرين بالدور المهم الذي تضطلع به الكلية الملكية للقيادة والأركان في مجال إعداد ضباط القوات المسلحة بكل القطاعات العسكرية، وصقلهم بالعلم والمعرفة مما يعكس الأثر الايجابي على عمليات تنفيذ الواجبات المختلفة بكل ما تتطلبه من استعداد وجاهزية، وفق رؤية مستقبلية راسخة، مؤكدا أن هذه الكلية تمثل أحد أعلى مستويات التأهيل العسكري الذي يسهم في تخريج دفعات متتالية من القادة والضباط الأكفاء المؤهلين أكاديمياً وعسكرياً الذين يسهمون في متابعة عمليات التحديث والتطوير المستمرة في قوة دفاع البحرين وباقي القطاعات العسكرية بالمملكة، وتقديم ما لديهم من نتاجات فكرية وبحثية إلى زملائهم في مختلف الأسلحة والوحدات.

وبعد الاجتماع، قام القائد العام لقوة دفاع البحرين بجولة تفقدية للكلية حيث اطلع على الدورة المقامة حاليا دورة «القيادة والأركان المشتركة الخامسة»، وأوضح أن الكلية تحمل رسالة تعليمية مهمة وجليلة، مضيفا أن استمرار النجاح والتقدم يلزم وجود معايير ثابتة تقاس بدقة للحفاظ والتقيد بمناهج التعليم العسكري الحديث، مؤكدا أن هذه الكلية تسير دوما في خط متصاعد نحو الغايات المرجوة حتى تكون في المراكز الأولى وفي منافسة مع مثيلاتها من الكليات في دول العالم.

كما استمع القائد العام لقوة دفاع البحرين خلال الجولة التفقدية لأقسام الكلية إلى شرح موجز عما تقدمه تلك الأقسام من برامج تدريبية ونظرية وعملية على حد سواء.

الجدير بالذكر أن دورة «القيادة والأركان المشتركة الخامسة» تضم مجموعة من ضباط قوة دفاع البحرين، والحرس الوطني، ووزارة الداخلية، وعدد من ضباط الجيوش بدول شقيقة وهي: دولة الإمارات العربية والمتحدة والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودولة الكويت والمملكة الأردنية الهاشمية.

وأشاد القائد العام بمسيرة قوة دفاع البحرين تحت ظل الرعاية الدائمة والاهتمام الكبير والتوجيهات السديدة من قبل حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى القائد الأعلى، والتي حققت من خلالها العديد من الإنجازات الكبيرة التي يشهد لها مختلف القوات المسلحة بالدول العالمية، وكان لتلك التوجيهات السديدة أكبر الأثر فيما وصلت إليه قوة الدفاع من مستويات عالية، والمتابعة المستمرة والدعم اللا محدود من قبل صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، مشيراً إلى ان الجهود الحثيثة المبذولة في خدمة قوة دفاع البحرين من شأنها تحقيق أقصى درجات الكفاءة والاستعداد وخصوصا في الصروح العلمية العسكرية.

حضر الاجتماع اللواء الركن الشيخ دعيج بن سلمان آل خليفة رئيس هيئة الأركان، واللواء الركن عبدالله حسن النعيمي المفتش العام، واللواء الركن بحري عبدالله سعيد المنصوري آمر الكلية الملكية للقيادة والأركان، وعدد من كبار ضباط قوة دفاع البحرين.

○ المشير يترأس اجتماع المجلس الأعلى للكلية الملكية للقيادة.